



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي

تحت إشراف:
د. أحمد بن أحمد

من إعداد الطلبة:
صالح بن علي
رشيد غالية
كمال مصباحي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ. د. لينة هشام
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. أحمد بن أحمد
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. موسى جديدي

السنة الجامعية: 2020-2021





"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقراآن الكريم المنزل عليه

تعلمنا وبسورة العلق أنارت درينا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي اللذان سهرا من أجل تربيتي وتعليمي، أطال الله في عمرهما، إلى

كل أفراد عائلتي كل بإسمه ومقامه، إلى كل من علمني حرفا وأنار لي طريقي إلى كل من لم يذكرهم قلبي

ولم ينساهم قلبي.

حاله



إلى الوالد عليه وإلى الوالدة أطال الله في عمرهما

إلى الاخوة والاخوات حفظهم الله بحفظه

إلى جميع الاقارب , إلى كل من له مودة لنا

أهدي هذا العمل المتواضع.

رشيد



إلى نور حياتي ومنبع أمني وسعادة قلبي:

إلى أمي وأبي حفظهما الله

إلى عزوتي وسندي في الحياة:

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني حرفاً.... إلى زملائي ورفقاء دربي.....

أهدي ثمرة هذا العمل.

حمال

شكراً وتقديراً

بسم الله والحمد لله اللهم لك الحمد ولك الشناء ولك الفضل

ولك المنى على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل وبه نتقدم بجزيل

الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف د. أحمد بن أحمد

والمشرف المساعد الدكتور: عقبة ريمي

الذي ساندنا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث تم تقدير العلاقة بين معدل البطالة من جهة، وكل من: معدل التضخم والإيرادات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من 1990-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتأخرة ARDL ووتتلخص نتائج الدراسة في مايلي:

1. وجود علاقة طويلة الأجل طردية ومعنوية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.
2. هناك علاقة موجبة بين معدل البطالة والإيرادات النفطية.
3. هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي.
4. وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: بطالة، تضخم، نمو اقتصادي، إيرادات نفطية، استثمار أجنبي، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to determine the effect of economic variables on the phenomenon of unemployment in Algeria, where the relationship between the unemployment rate on the one hand, and each of: the rate of inflation, oil revenues, the rate of economic growth and foreign investment on the other hand, during the periode from (1990-2019), using a self-regressive model for slowed distributed time-gaps ARDL the results of the study are summarized as follows:

1. The existence of a long-term positive and significant relationship between the rate of inflation and the dimensions of unemployment.
2. There is a positive relationship between the unemployment rate and oil revenues.
3. There is negative and non-significant relationship between the unemployment rate and foreign investment.
4. There is an inverse and non-significate relationship between economic growth and unemployment rate.

Key words :Unemployment, inflation, economic growth, oil revenues, foreign investment, ARDL model.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
II-IV	الاهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة	
5	تمهيد
6	المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للبطالة
18	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة القياسية للبطالة في الجزائر	
27	تمهيد
28	المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة
31	المبحث الثاني: تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة باستخدام نموذج ARDL
54	خلاصة الفصل الثاني
56	الخاتمة
59	قائمة المصادر والمراجع
64	الملاحق
72	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قوة العمل والبطالة في الإقتصاد الأمريكي 1985م.	12
02	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى	35
03	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول	35
04	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (INF)	36
05	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (INF)	36
06	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (GOP)	37
07	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (GOP)	37
08	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (4.4.1)	38
09	يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	38
10	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (CH)	39
11	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)	40
12	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	41
13	اختبار ثبات التباين للأخطاء.	42
14	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (PIB)	46
15	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (PIB)	46
16	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (BX)	47
17	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1.1.0)	48
18	يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	48
19	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (CH)	49
20	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)	50
21	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	51
22	اختبار ثبات التباين للأخطاء.	52

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	إيضاح من هم العاطلون.	01
15	التوازن في سوق العمل في التحليل الكلاسيكي.	02
33	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019.	03
33	تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.	04
34	تطور الإيرادات النفطية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.	05
41	نتائج توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي	06
43	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	07
43	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	08
44	تطور النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.	09
45	تطور الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	10
51	نتائج توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي	11
53	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	12
53	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	13

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
64	تقدير النموذج الأول	01
65	اختبار الحدود للتكامل المشترك	02
66	تقدير النموذج الثاني	03
67	اختبار الحدود للتكامل المشترك	04
68	بيانات الدراسة	05
69	بيانات الدراسة بعد تحويل الوحدة	06

أنا عبد الله
أنا عبد الله
أنا عبد الله

المقدمة:

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية عديد المشاكل والاختلالات الهيكلية، لعل أهمها ظاهرة البطالة التي تعوق عملية التنمية، فضلا عما يترتب عليها من الآثار السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وصحيح أنّ البطالة من المظاهر العالمية غير أنّ حجمها يتفاوت من بلد لآخر.

والجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من مشكلة البطالة، فالجدير بالذكر هذه الأخيرة كونها أصبحت تعدّ من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري إذ تشكّل إهداراً لعنصر العامل البشري، حيث تأثّر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الاقتصادية نتيجة انخفاض عوائد البترول والتي بدورها أدّت إلى ضعف الاقتصاد بشكل عام، مما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل التخفيض من حدّة هذه الظاهرة.

إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيّرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة، أو كانت كلية كالتضخم، معدلات النمو، الناتج المحلي الإجمالي.... الخ.

في هذا العرض سنحاول معرفة أهم المتغيرات التي ستؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر، مما يستلزم ذلك استخدام بعض الأساليب الكمية التي تساعدنا على بناء نموذج قياسي يفسر لنا طبيعة هذه العلاقة، وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

➤ الإشكالية:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يمكن بناء نموذج اقتصادي وقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ؟
- ❖ ما هو النموذج الأنسب الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة ؟
- ❖ هل يوجد هناك علاقة في المدى الطويل بين البطالة ومحدداتها ؟

➤ الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من إشكال وتساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- نعم يمكن بناء نموذج اقتصادي وقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر.
- 2- يعدّ نموذج ARDL النموذج الأنسب لدراسة هذه العلاقات.
- 3- نعم توجد علاقة طويلة المدى بين البطالة ومعدل التضخم.

➤ مبررات اختيار الموضوع:

1- مبررات ذاتية:

- الرغبة في التعرف على موضوع البطالة وعلى أهمّ المفاهيم التي تتعلق به.
- توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة.

2- مبررات موضوعية:

- انتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يعدّ موضوع البطالة من أهمّ المواضيع الاجتماعية والاقتصادية التي تمسّ العصر.
- القيمة العلمية للموضوع.

➤ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة بناء نموذج قياسي من أجل معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.
- تحديد أهمّ المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على ظاهرة البطالة.
- معرفة العلاقة التي تربط بين ظاهرة البطالة وأهمّ المتغيرات الاقتصادية ضمن الدراسة.

➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

❖ البطالة إذ تعتبر موضوع هام وحساس يؤثر في الاقتصاد الجزائري، ودراسة أهم الآثار السلبية المترتبة عنها في الجزائر.

❖ معرفة أهمّ المتغيرات الاقتصادية التي يجب التأثير عليها للتخفيف من حجم البطالة.

➤ حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: ارتكزت الدراسة على حالة الجزائر وهذا من أجل معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر.

• الحدود الزمانية: دراستنا كانت في الفترة الممتدة من (1990-2019).

➤ المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم استخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، وسيتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews10) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

➤ صعوبات البحث:

أي بحث يتم إنجازه لا يخلو من أية صعوبات أو عراقيل ونذكر منها:

- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- اختلاف البيانات مما شكّل لنا صعوبة في انتقاء المعلومات الأنسب من بينها.
- حدوث أزمة كورونا مما أدى إلى غلق المكتبات في الجامعة.

➤ هيكل البحث:

من أجل تبسيط إشكالية البحث ومحاولة إحاطة الموضوع من كلّ جوانبه، ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى فصلين نظري وتطبيقي كما يلي:

- ❖ الفصل الأول تضمّن ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تناول مفهوم البطالة وكذا مختلف أنواعها وأسبابها ومحدداتها، بالإضافة إلى طرق قياسها وآثارها والنظريات المفسرة لها، والمبحث الثاني الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وأيضاً علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة.
- ❖ الفصل الثاني تضمّن الجانب القياسي لمحددات البطالة حيث تمّ تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تضمّن عينة الدراسة وقد تناول الأدوات والطريقة المستخدمة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض أهم النتائج المتوصل إليها ثم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات المناسبة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لظاهرة البطالة

تمهيد:

تعتبر قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد مشكلة البطالة تخص العالم الثالث فحسب بل أصبحت من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعلّ أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة بمعنى التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة يتعين علينا أن نعرض الشكل العام للإطار النظري الخاص بظاهرة البطالة من خلال مبحثين رئيسيين، سنتناول في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للبطالة والذي نقدم فيه مجموعة من التعاريف والمفاهيم حول البطالة، كما سنرى فيه أنواع وأسباب ومحددات هذه الأخيرة بالإضافة إلى طرق قياسها وآثارها، وأيضاً النظريات المفسرة لها. أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لبعض الدراسات التي لها علاقة وصلة بموضوعنا، وكذلك علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة

من خلال مبحثنا هذا حول المفاهيم الأساسية للبطالة سنتطرق الى تعريف البطالة وأنواعها وأسبابها ومحدداتها

المطلب الأول: ماهية البطالة

إنّ البطالة معضلة كبرى وظاهرة معقدة، فتعريفها وتحديدتها يظهر صعوبات عديدة إذ يعتبر الشخص عاطلا اذا لم يكن لديه عمل، ويسعى جاهدا للبحث عنه ولكنه لا يجده.

الفرع الأول: تعريف البطالة

يجد الاقتصاديون صعوبة في تعريف البطالة ووضع مفهوم شامل وعام لها، فهناك عدّة تعاريف للبطالة نذكر منها ما يلي:

تعرف بأنها: عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته لحالة سوق العمل.¹

حسب التعريف الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل BIT*:

يعتمد هذا التعريف الكلاسيكي للبطالة على ثلاثة معايير يجب الوفاء بها في وقت واحد، يشمل "العاطلون" جميع الأشخاص ضمن الحدود العمرية المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا، والذين لم يكونوا خلال الفترة المرجعية في الفئة²:

- أ. "بدون عمل": لا يعملون بأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، على النحو المحدد في التعريف الدولي للعمالة.
- ب. "المتاحة حاليا للعمل": وهي متاحة للعمل بأجر أو العمل الحر خلال الفترة المرجعية.
- ج. "البحث عن العمل": قد اتخذ ترتيبات محددة خلال فترة حديثة محددة للبحث عن العمل مدفوع الأجر أو العمل للحساب الخاص.

كما عرفها الديوان الوطني للإحصاء كما يلي³:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

¹ - طارق عبد الرؤوف عامر، "أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص12.

*BIT Bureau International du Travail.

2-Muller. Jet autres, (2003), "Analyse du chômage et du sous-emploi", p05.

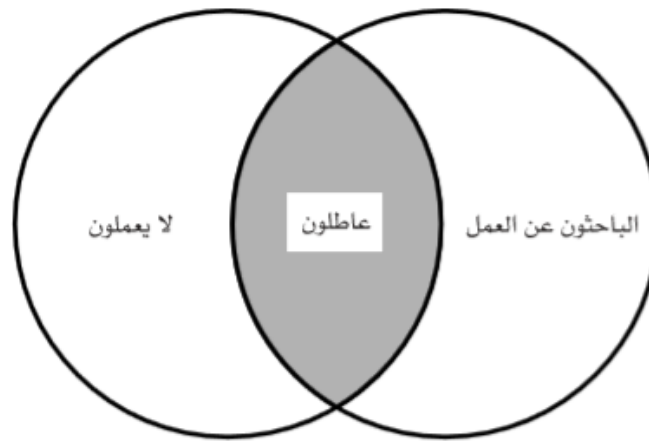
³ - فارس شلالي، " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2004-2005)، ص 4.

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة)؛
- ✓ لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاوّل عملاً ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق ؛
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛

وعلى العموم ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطائها التعريف الشامل والمتمثل في:

"البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عليه".¹

الشكل رقم(01): إيضاح من هم العاطلون.



المصدر: رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص15.

الفرع الثاني: أنواع وأسباب البطالة

سننتقل في هذا الفرع إلى معرفة أنواع البطالة ومسبباتها:

¹ - سليم عقون، " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2009-2010)، ص04.

أولا - أنواع البطالة

قسّم الاقتصاديون والخبراء البطالة الى عدة أنواع نذكر من بينها:

1 - البطالة المقنعة (Underemployment):

وهي الحالة التي يتكدّس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا¹، وتشير إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج أو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد في حجم القوى العاملة، بمعنى أنّ هذه الفئة العاملة تبدو ظاهريا أنّها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدّم أي اضافة للإنتاج.²

2 - البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي التي تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل، تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من المدارس أو الجامعات إلى التوظيف أو فترة انتظار بين ترك وظيفة والا التحاق بأخرى. ومثل هذا النوع من البطالة لا ينتج عن قصور في توفير الوظائف والأعمال، وقد لا يمثل مشكلة، إلا أنّ بعض هؤلاء قد يسجّل اسمه من بين الراغبين في وظيفة فيكون لذلك تأثيره على سوق العمل.³ وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، وأصحاب العمال من جهة أخرى، وكلّما توفرت المعلومات كلّما قصرت مدّة هذا النوع من البطالة.⁴

3 - البطالة الموسمية: (Seasonal Unemployment):

¹ - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - شلوبي عمير، "العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحى فيليبس في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)"، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جوان 2017، ص 04.

³ - محمد علاء الدين عبد القادر، "البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل البجاة العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2003، ص ص 4-5.

⁴ - Bruno Marcel, Jacques Taieb, 'le chômage aujourd'hui, un phénomène ne pluriel', (France, édition Nathan, 1991), p34.

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة التي تزدهر في موسم معين أين يزيد الطلب على الأيدي العاملة، بينما في المواسم الأخرى يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.¹

4- البطالة الهيكلية: (Structural Unemployment):

ويقصد بها ذلك النوع من التعتّل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة، ومؤهلات وخبرات العمال المتعتّلين والزّاعبين في العمل والباحثين عنه، وهذا النوع من البطالة منتشر في البلدان النّامية ناجمة عن عجز الكفاءات الوطنية عن سدّ احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الفنية.²

5- البطالة السلوكية: (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة النّاجمة عن رفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.³

6- البطالة الاجبارية: (Compulsory Unemployment):

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أنّ العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد.⁴

7- البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment):

هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم.⁵

8- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

¹ -سمية بلقاسمي، " إشكالية العلاقة بين البطالة والنضج مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص10.

² -عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، "مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص13.

³ - وليد ناجي الحيايلي، "البطالة"، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، ص13.

⁴ - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص30.

⁵ -محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الإقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص222.

تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى، عندما ينتقل الإقتصاد من حالة الانتعاش والإزدهار إلى حالة الإنكماش والركود الإقتصادي.

وينشأ الركود الإقتصادي من جزاء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل إنخفاض في الطلب على العمل، وبمعنى آخر عجز الإقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه.¹

ثانيا-أسباب البطالة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك. وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسيين هما² :

✓ العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة؛

✓ العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1 - العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة: وهي:

✓ إعتقاد الإقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، مما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها.

✓ نقص مصادر التمويل لإنعاش المشاريع الإقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي والإدخار لمختلف الأعوان الإقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

✓ أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفت الجزائر، والتي تأزمت بعد سنة 1986، مما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المالية الدولية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلية الإقتصاد الوطني.

2 - العوامل الداخلية في نطاق سيطرة الحكومة: وهي:

✓ نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر، إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءة المطلوبة.

¹ - محمد رمضان عبد الرحمان صالح، " دور الإقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل (دراسة تطبيقية لقطاع غزة) "، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، (2014-2015)، ص 59.

² - أ.د براق محمد، بوسبعين تسعدين: مداخلة بعنوان " أسباب إنتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر"، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، البويرة، ص 6-7.

- ✓ العامل الجغرافي يضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- ✓ الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها الى ماييلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الإستثمارات الإنتاجية، وعدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

الفرع الثالث: محددات البطالة

هناك عدة محددات إقتصادية للبطالة سيتم التطرق لتحديد بعض المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في ظاهرة البطالة من بينها:

- ❖ **معدل التضخم:** تكون العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه فهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقا للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، ففي ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي وترتفع مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود.¹
- ❖ **سعر الفائدة الحقيقي:** يستخدم بديلا عن نمو مخزون رأس المال فزيادته يؤدي الى تخفيض معدل البطالة مما يؤدي لازدياد حجم الانتاج وازدياد حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة عرض العمل بسبب تحسن الأجور.²
- ❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.³
- ❖ **النفقات العمومية:** تتميز النفقات العامة بخصائص أساسية تفرقها عن النفقات الخاصة، وتتعلق هذه الخصائص بطبيعة كل منهما⁴، لذلك تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.⁵

المطلب الثاني: طرق قياس البطالة وآثارها

للتعرف على ظاهرة البطالة أكثر يتطلب علينا بالضرورة قياسها، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق قياس ظاهرة البطالة والآثار الناجمة عنها.

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة

¹ - ساهرة حسين زين التليعي، "اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين خلال الفترة (1991-2013)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، جامعة البصرة، قسم الاحصاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2017، ص 13.

² - نفسه، ص 13.

³ - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط 7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 107.

⁴ - محمد خير العكام، "المالية العامة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 33.

⁵ - محمد خالد المهدي، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، ص 16.

• قياس البطالة:

معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس هو النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الإجمالي للعمال المشاركين في قوة العمل وفي فترة زمنية معينة، ويحسب كالتالي¹:

$$(1) \dots\dots\dots L=E+UE$$

$$(2) \dots\dots\dots U=UE/L*100$$

U: معدل البطالة، L: قوة العمل، E: عدد العاملين، UE: عدد العاطلين. حيث:

وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة، يسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، داخل الدولة الواحدة، وبين مختلف الدول، وبين المجموعات المختلفة من حيث العمر والجنس والأصل، إلا أنّ طريقة قياس معدل البطالة وفق هذا المفهوم تختلف من دولة لأخرى وتتمثل أهم الاختلافات في ما يلي: الفئات العمرية المحددة في التعريف، الفترة الزمنية المحددة للعمل، تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.²

والجدول التالي يوضح لنا طرق حساب معدل البطالة في الإقتصاد الأمريكي:

الجدول (01): قوة العمل والبطالة في الإقتصاد الأمريكي 1985م.

العدد(مليون)	الأصناف
238	إجمالي عدد السكان (1)
121	خارج قوة العمل (أطفال، طابة، مرضى....) (2)
117	قوة العمل (3)=(1)-(2)
2	رجال القوات المسلحة (4)
115	قوة العمل المدنية (5)=(3)-(4)
107	العاملون (6)
8	العاطلون (7)
6.8=8/117	كنسبة من قوة العمل (%)
7=8/115	كنسبة من قوة العمل المدنية (%)
	معدل البطالة:

¹ - علي عبد السلام الجروشي، مصعب معتصم سعيد ارباب، "قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي خلال الفترة(1962-2012)"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الأول، المجلد الأول، مارس 2018، ص84.

² - بن جيدة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"، تدخل ضمن متطلبات مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، (2010- 2011)، ص57.

المصدر: بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، 2010، ص324.

الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس فإنّ العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، إذا كان الناتج المحتمل أو الممكن يساوي الناتج الفعلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة غير التضخمي، وعلى العكس من ذلك عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل، فإنّ معدّل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدّل البطالة الطبيعي، وحينئذ يكون المجتمع يعيش حالة بطالة بمفهوم علمي.¹ ويتم حساب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - (\text{إنتاجية متوسطة فعلية} / \text{إنتاجية متوسطة محتملة}).$$

و يمكن تعريف الإنتاجية المتوسطة المحتملة بأنها أعلى متوسط للإنتاجية في مابين قطاعات المجتمع.²

الفرع الثالث: آثار البطالة:

إنّ للبطالة من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الإجتماعية في أيّ مجتمع³، ونختصرها في النقاط التالية:

1- الآثار الإقتصادية: من بينها⁴:

- تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي؛
- زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدي إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية؛
- تؤدي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا إلى الإضطرابات والمظاهرات.

2- الآثار الإجتماعية: نذكر من بينها:

- تدفع الفرد إلى تعاطي الخمر والمخدرات وتصيبه بالإكتئاب والإغتراب، مما يؤدي إلى ممارسة العنف والجريمة.⁵

¹ - مسعودي زكرياء، "تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2018-2019)، ص06.

² - علي عبد الوهاب نجما، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص14.

³ - زكرياء سعد الدين الأسدي، "البطالة وآثارها الإجتماعية والإقتصادية أسس المواجهة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص39، 40.

⁴ - حريري بوشعور، أ. فلاق صليحة، "مسببات ظهور البطالة وآثارها الإقتصادية"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، نظمتها كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص4.

⁵ - صلاح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت"، هبة النيل للنشر والتوزيع، 2007، ص14.

- الإستعمال الضعيف للمورد البشري، حيث أنّ للعنصر البشري أثر فعال على إقتصاديات الدول في جميع مراحل نموها، فهو العقل المفكر والمحرك لكل عناصر الانتاج الأخرى، لذلك فهو المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع، وعليه فمن المفروض أنّ كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح هذا المجتمع.¹
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.²

3- الآثار السياسية: ونذكر منها:

- توسيع نطاق الإسبداد السياسي: حيث يظهر التأثير السياسي للبطالة من خلال ظهور ما يسمى بالإسبداد السياسي، والمواطن في حالة عدم تحصيله على العمل الذي يعدّ المصدر الأساسي والوحيد للإستزاق والذي يمكنه من مواصلة حياته، حيث ينتج لديه غياب الوعي السياسي والذي لا يمكنه من ممارسة حقوقه السياسية بفعالية.³
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء: الذي يؤثر سلبا اتجاه الوطن وأفراد المجتمع. بالإضافة إلى إمكانية أن تؤدي البطالة إلى غرس الفكر التطرفي في وسط أفراد المجتمع.⁴

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة:

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات الخاصة بالبطالة التي ظهرت وأثرت في الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

1 - تتفرع النظريات التقليدية الى عدة أقسام وتبنى المنظور التقليدي لسوق العمل ونذكر من بينها:

✓ النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا نهاية القرن الثامن عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الإقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)⁵، تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة

¹ - مهدي كلو، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2001-2002)، ص 97.

² - غزوي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2004-2005)، ص 32.

³ - بن عاشور ليلي، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2008-2009)، ص 26.

⁴ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

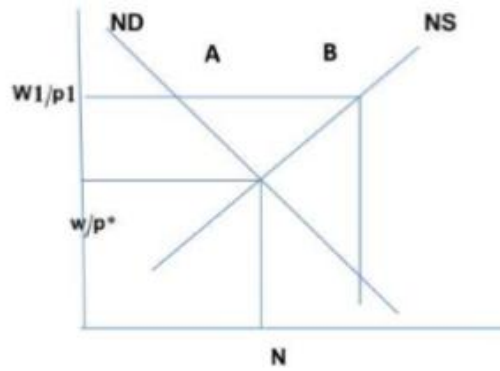
⁵ - فارس شلاي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار وسيادة الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج بما فيه عنصر العمل، وأن قوى السوق هي التي تحدد العرض والطلب استجابة للتغيرات التي تطرأ على الأجور الحقيقية، وكانوا يؤمنون بمفهوم الدولة الحارسة التي استندت في فلسفتها الحرة الاقتصادية أي حرية التجارة وحرية مزاوله كل نشاط اقتصادي، وأنّ التقلبات الاقتصادية ظاهرة مؤقتة.¹

يركز الإقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الإقتصادي والطاقات الإنتاجية للإقتصاد.²

إنّ التوازن في سوق العمل ينطلق من تحديد مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن عند مستوى استخدام كامل كما يوضحه الشكل البياني:

الشكل (02) : التوازن في سوق العمل في التحليل الكلاسيكي.



La Source : Gilbert Abraham Frois, 2005, introduction Macroéconomique, paris, P103

NS: عرض العمل ND: الطلب على العمل N: مستوى العمالة W/P^* : الأجر الحقيقي التوازني

إنّ فكرة التوازن في سوق العمل وفق التحليل الكلاسيكي تتمثل في أنّ الأجور مرنة للأعلى والأسفل وبالتالي فإنّ ارتفاع في مستوى الأجور من W/P^* إلى $W1/P1$ سيؤدي إلى فائض في قوة العمل بالمسافة AB، ومن ثمّ فإنّ التلقائية ستضغط من جرّاء الفائض في عرض العمل بالأجور إلى الأسفل لتعود إلى نقطة التوازن W/P^* ، أما في حالة انخفاض الأجور إلى ما دون W/P^* فسيحدث عجز في قوة العمل مما يؤدي إلى الضغط على الأجور إلى الأعلى والعودة إلى نقطة التوازن، وعليه فإنّ توازن سوق العمل سيتحدّد عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل عند مستوى الأجر W/P^* ، ومستوى الاستخدام الكامل N^* .

✓ النظرية النيوكلاسيكية

¹ - سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الإقتصاد"، ط 1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 227.

² - ناصر دادن عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد"، الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 55.

* جان باتيست ساي: مفكر وعالم إقتصادي فرنسي ولد سنة 1767م، اشتهر بإسم قانون ساي للأسواق أو مايسمى بقانون المنافذ توفي سنة 1832م.

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناءً على ماجاء به قانون ساي* للأسواق، "كل عرض سلعي يخلق طلباً مساوياً له".¹

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل، كما يركز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة، ومن أهمها: التجانس التام في عنصر العملبحرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلاً عن المرونة التامة للأجور، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الإسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.²

أن حدوث البطالة يرجع إلى: إرتفاع الأجور مقارنة بالانتاجية الحدية للعمل، والمساهمة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الإسمي.³

✓ النظرية الكينزية

تعتبر أزمة الكساد العالمي 1929 (يوم الخميس الأسود) نقطة هامة في الفكر الإقتصادي، حيث عجزت عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حل لها، مما أدى إلى ظهور مدرسة إقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعماء الإقتصادي الإنجليزي "كينز"، الذي قام بنقد أفكار الكلاسيك وقدم بدائل وحلول لمعالجة الأزمة.⁴ ومن الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكينزية نجد:⁵

- يصلح التحليل في الأجل القصير فقط؛
- للنقود دور حيوي في تسيير الإقتصاد وتطلب لأغراض التبادل، والمضاربة والإحتياط؛
- لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الإستثماري؛
- التوازن الإقتصادي لايجقق دائماً تشغيلاً كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل؛
- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج.

وتوصل كينز إلى أن الإقتصاد الرأسمالي هو إقتصاد الكساد، وتعجز آليات السوق عن استرجاع التوازن التلقائي، وأن علاج ذلك يتطلب تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث

¹ - بن عاشور ليلي، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

³ - إسماعيل بن علاق، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015)، ص68.

* جون مينارد كينز، ولد سنة 1883م، مؤسس الإقتصاد الكلي الكينزي، وصاحب كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، توفي سنة 1946م.

⁴ - بوطيب لحية، "محاضرات التحليل الإقتصادي الكلي"، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، (2015-2016)، ص34.

⁵ - عقبة عبد اللاوي بن أحمد، "تطبيقات التحليل الإقتصادي الكلي"، الجزائر، مطبعة الرمال بالوادي، 2020، ص143.

هذا التأثير، وتمثل هذه السياسة في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، وتخفيض الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والإستثماري.¹

✓ النظرية الماركسية:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائيين طرق تفاعل قوة العرض والطلب، وكل بطالة ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

بالنسبة للماركسيين فإنّ الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الإستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأنّ قيمة الأجور لا تتساوى مع قيم الإنتاج، أي أنّ الرأسمالية تنتج أكبر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقمها هو أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الإرتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه.²

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

سنتطرق ضمن هذا الفرع لبعض النظريات من بينها:

1- نظرية البحث عن العمل:

جاءت هذه النظرية لتفسر سوق العمل والبطالة، فقد اعتبرت أنّ البطالة السائدة ماهي إلاّ بطالة إحتكاكية راجعة إلى بحث الأفراد عن فرصة أحسن للعمل، أي التي تكون فيها معدلات الأجر مرتفعة ومن أهمّ فرضيات هذه النظرية: مدة البحث عن العمل (البطالة) تزيد من فرصة الحصول على دخل أعلى، وأيضاً العاطل عن العمل يحصل على معلومات أكثر من العامل، وبالتالي يستفيد أحسن من العروض وعليه تصبح البطالة إستثماراً.³

2- نظرية إختلال توازن سوق العمل:

¹ - عبد الغني دادن، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)"، (دراسة منشورة)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 176.

² - شوقي فوزي، "التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009، ص 44.

³ - طالب سومية شاهيناز، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، (2016-2017)، ص 59.

هذه النظرية تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة. بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة¹:

- ❖ **النوع الأول:** يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أنّ أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه.
- ❖ **النوع الثاني:** يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة إرتفاع معدّل الأجر الحقيقي، مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب إنخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية.

3- نظرية تجزئة سوق العمل:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب إرتفاع معدّلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدّلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى. وتفرض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار الإستقرار الذي يتمتع به سوق العمل وهما: سوق رئيسي وسوق ثانوي.²

فالسوق الرئيسي نجد فيه المنشآت كبيرة الحجم والمتبينة في استخداماتها أنماط إنتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكثيفة، بينما السوق الثانوي فهو يتميز بظروف معاكسة للظروف التي تتميز بها السوق الرئيسية، فهو يستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل، كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم.³

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والمثابفة

قمنا بجمع وإنتقاء عدة دراسات سابقة والمثابفة لموضوع دراستنا والتي يمكن الإستفادة من نتائجها، وأيضا توضيح أهم الفروقات والإختلافات الحاصلة بينها وبين دراستنا الحالية ونذكر منها:

المطلب الأول: الدراسات العربية

- 1- دراسة لـ بوبكر بن العائب حول دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر " منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2002-2003)، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها: أنّ السياسة الاقتصادية المتبناة لاتعكس الجهد الكبير والرغبة الحقيقية في

¹ -E.Malinvaud, Théorie Macroéconomique, édition : conjoncturelles bondas, paris1982, p60.

² - عبد الرحمان جابر عبد الله، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (1983-2002)"، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2008، ص28

³ - بن عاشور ليلى، مرجع سبق ذكره، ص14.

إمتصاص البطالة، لأنها لا تقوم على أسس مدروسة تسمح بالتطلع إلى النتائج المستقبلية لهذه السياسة، إضافة إلى أنه هناك عدة عوامل تؤثر بالسلب والإيجاب في تحديد مستوى التشغيل والبطالة كالتضخم، الأسعار، التكاليف.

2- دراسة لـ: عبد الرحيم شبيبي وشكوري محمد، حول " البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية (1970-2006)"، في المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية "، 17-18 مارس 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية، حيث تم استخدام أساليب التحليل القياسي بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ومدى إستجابة البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

❖ إنَّ أهم متغير كان له تأثير ايجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط، وحجم النمو الاقتصادي.

❖ أنَّ الزيادة في الانفاق العام في الجزائر تم على حساب الاستثمار الخاص والذي كان باستطاعته أن يمتص أيدي عاملة كبيرة.

3- دراسة لـ سليم عقون، بعنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص : تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010.

كانت اشكالية هذه الدراسة المتمثلة في مدى تأثير البطالة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر بحيث سعى الباحث خلال هذه الدراسة الى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أثر أهم الاصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة والوقوف على آفاق سياسة الجزائر في الحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، حيث قام باستخدام برنامج (EVIEWS) لتقدير واستخراج الاختبارات اللازمة، كما اعتمد الباحث خلال دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصل من خلال دراسته الى أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في النموذج وذلك في الأجل الطويل.

4- دراسة دادن عبد الغني بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)، مجلة الباحث، العدد 10/2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة- الجزائر، 2012.

تناول الباحث في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي حيث قام من خلال دراسته على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها، كما هدفت دراسته الى تحديد أهم محددات البطالة بغرض الإجابة على الإشكالية التالية:

في ظل الظروف الرّاهنة للاقتصاد الجزائري وبناء على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة؟

اعتمد الباحث على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وقد توصلت دراسته الى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، حيث أنّ منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية، وخلصت دراسته الى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق أشعة الانحدار الذاتي ومن خلال النموذج يمكن القول أن الاستثمار هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر.

5- دراسة طالب سومية شاهيناز، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة

الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016-2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1985-2015) باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقة الديناميكية ما بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك، وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

❖ بينت النتائج من خلال تقدير النموذجين بوجود علاقة تربط ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر في الفترة طويلة الأجل بعلاقة عكسية، مع غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة الأجل

❖ أن مكونات النشاط الاقتصادي المتمثلة في كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التراكم في رأسمال تؤثر بشكل ضعيف على معدلات البطالة في الأجل الطويل في حين أن معدلات البطالة لا تستجيب في الأجل الطويل لكل من حجم الانفاق الحكومي والصادرات والواردات، بالإضافة إلى عدم تحقق علاقة فيلبس.

❖ وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الجزائري بالطريقة التي تسمح باستيعاب عدد أكبر من العاملين والرفع من معدلات النمو مع تشجيع الاستثمارات التي تستخدم بكثافة اليد العاملة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتقليل معدلات البطالة.

6- لـ مقراني حميد، حول: "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي التضخم والبطالة في الجزائر"

خلال الفترة (1988-2012)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، في معدلي التضخم والبطالة في الجزائر، (2015-2016)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم تأثير فعالية ونجاح السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر في كل من معدلي التضخم والبطالة، وتوصلت الدراسة إلى زيادة النفقات العامة في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة في معدل التضخم في السنة الموالية، كما توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر، كذلك عدم قدرة الإنحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الإنحدار الذاتي.

7- دراسة لـ إسلام عبد الله علي حسن، حول: "محددات البطالة في السودان خلال الفترة

(1990-2014)"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، وحجم السكان كمتغيرات مستقلة، وافترضت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين إجمالي حجم السكان ومعدل البطالة، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف ومعدل البطالة، وتوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أوصت الدراسة بضرورة الإبتعاد عن الحلول المؤقتة والسياسات الجزئية لمعالجة البطالة.

8- دراسة طاهر جليط حول: "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-

2014)"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016 كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ومن أهم ما خلص إليه الباحث من نتائج نذكر ما يلي:

❖ أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت في النمو الاقتصادي والإنفاق العام وسعر النفط، وأنّ الإنفاق العام

كان بمثابة المحدد الرئيسي.

❖ السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التخفيف من حدة البطالة.

9- دراسة لـ: سليم مجلخ حول: "محددات البطالة في الجزائر"، دراسة تطبيقية خلال الفترة

(1985-2014)، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016م، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة حيث توصلت الدراسة إلى اختلاف

العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة من الناحية النظرية،

أما من الناحية التطبيقية فتوصلت إلى تواجد علاقة سببية في اتجاهين بين معدل البطالة والنفقات

العامة وعلاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات، وعلاقات ذات دلالة إحصائية مختلفة إيجاباً وسلباً بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى بالنسبة للتأخيرين.

10- دراسة المدرس ساهر حسين زين ثعلبي بعنوان: إختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة لإقتصاد مملكة البحرين (1991-2013)، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 31 أذار، قسم الاحصاء، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اختبار أفضل معادلة لتمثيل بيانات الدراسة ومعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية لمعدلات البطالة في مملكة البحرين، كما أعطت هذه الدراسة فكرة واضحة عن أهم المشكلات الاجتماعية المتمثلة في ظاهرة البطالة، وقد تم الاعتماد في الجانب النظري على طريقة الانحدار المتعدد فضلاً عن استخدام الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة للوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية، وقد تم الاستعانة ببرنامج (EViews7) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة، وقد توصل إلى أفضل نموذج لمعدل البطالة الذي كان يحتوي على معدلين تفسيريين ألا وهما: معدل التضخم ومعدل نمو مخزون رأس المال، وهذين الأخيرين كان متغيران مستقلان والبطالة متغير تابع، كما أنّ إشارة معلمات الانحدار متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية للنموذج بحيث تكون المتغيرات التفسيرية لها دلالة إحصائية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- 1- ChristimuliaPurnamaTrimurti and Yeyen Komalasari: "Determinants of Unemployment: Empirical Evidences from 7 Province in Indonesia" Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2, Issue 8, 2201-2796, Udayana University Dhyana Pura University Bali, Indonesia, August 2014.

إنّ إشكالية هذه الدراسة متمثلة بفحص العلاقة التحريية بين البطالة وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور في سبعة محافظات باندونيسيا خلال الفترة (2004-2012)، حيث استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباطات البسيطة وطريقة المربعات الصغرى، بالإضافة إلى برنامج (spss18)، لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور والبطالة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للنمو الاقتصادي والحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في حين كان هنالك أثر معنوي للتضخم على البطالة، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على حكومة أندونيسيا خلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة وزيادة الحد الأدنى للأجور في كل المحافظات لضمان رفاهية العمال في أندونيسيا.

- 2- Fumitaka Furuoka, " Does the Philips curve really exist? New empirical evidence from Malaysia", Economics Bulletin, Vol 5, N 16, 2007.

نظرا لنقص الأبحاث التي فحصت فرضية منحني فيليبس في البلدان النامية تم اختيار حالة ماليزيا في هذه الدراسة لفحص وإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة (1975-2004)، استخدمت الباحثة نموذج تصحيح الخطأ لإختبار وجود منحني فيليبس في ماليزيا، وتم الاعتماد على ثلاث طرق: اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار السببية لجرانجر، وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أنّ هناك علاقة سلبية (عكسية) طويلة المدى بين البطالة والتضخم كما أنّ هذه العلاقة تكاملية وسببية. وعليه فقد قدمت هذه الدراسة دليلا تطبيقيا يدعم وجود منحني فيليبس في ماليزيا.

3- Hognal, Vincent "The behaviour of inflation and unemployment in the Unites States ", UCD centre for economic research working paper series n°16, school of economics, University college Dublin, 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقة بين البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2000)، وقد تمّ استخدام النموذج القياسي التالي لإختبار العلاقة:

$$\pi_t = a(L) \pi_{t-1} + B(L) (U_t - U_t^N) + e_t$$
 وبافتراض أنّ معدل البطالة الطبيعي ثابت خلال هذه الفترة، توصلت الدراسة إلى أن كلا من التضخم للفترة السابقة ومعدل البطالة للفترة الحالية ذات دلالة إحصائية للتأثير على معدل التضخم للفترة الحالية. كما وجدت أن هناك عوامل تؤثر على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من أهمها التغيرات التي تحدث في أسعار الواردات وأسعار العملة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية.

4- Muhammad Shahid Maqbool, Thir, of Mahmood Abdul Sattar and M.N.Bhalli " Determinats of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan" , Pakistan Ecnomic and Social Review, volume 51, No. 2, Department Management Sciences, University of the Punjab, Pakistan (Winter 2013).

إنّ إشكالية هذه الدراسة متمثلة في محددات البطالة في باكستان خلال الفترة (1976-2012)، حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحديد محددات البطالة في باكستان خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من (السكان والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والناتج المحلي الإجمالي)، كما قامت الدراسة باستخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL) لاختبار محددات البطالة، وكشفت نتائج هذه الدراسة أنّ المتغيرات لكل من: الناتج المحلي الإجمالي والسكان والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، تعتبر من المحددات الهامة للبطالة في باكستان على المدى القصير والطويل، وخلصت الدراسة إلى أنّ النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي عند مستوى معنوية 5% لاختبار CUSUM واختبار CUSUMQ.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة حيث من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البطالة، نلاحظ أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأجنبية في كونها مطبقة على الاقتصاد الجزائري، وتتميز عن الدراسات العربية على أنها أخذت متغيرات لم تؤخذ من قبل في دراسة واحدة وأنها اتجهت نحو مشكلات معينة لها علاقة بموضوع الدراسة، كما لدراستنا هذه أوجه اختلاف وأوجه تشابه مع الدراسات السابقة نوجزها في ما يلي:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة موضوع البطالة من خلال بعض الأهداف والفرضيات والمتغيرات، كذلك اتفقا في استخدام منهج البحث المستخدم حيث اعتمدت على منهج التحليل الإحصائي والمقارنة والمنهج الوصفي. كما تختلف هذه الدراسة الحالية مع مختلف الدراسات الأخرى في فترة الدراسة، إضافة لاختلاف بعض النتائج المتوصل إليها.

خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية الكبيرة للبطالة وتأثيرها في اقتصاديات الدول فإن الوقوف على الجانب النظري لهذه الظاهرة من الأمور الضرورية، نظرا لما قد تحدثه من انعكاسات سلبية على الحياة الاقتصادية السياسية والاجتماعية حيث أن فهم هذه الظاهرة والتشخيص السليم لها يؤدي بنا إلى معرفة أسباب ظهورها.

البطالة تشكل أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل آثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر الى أقلّ ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من أجل معالجة تلك المشاكل في مهدها قبل ان تصل الى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الازمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع بأسره.

وعلى الرغم من أهمية موضوع البطالة في الجزائر وكثرة تناوله من الناحية النظرية إلا أنّ الدّراسات الكمية القياسية التي تناولت هذا الموضوع نادرة جدا ولا تغطي كافة جوانبه، لذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم مختلف التعريفات التي تفسر ظاهرة البطالة وتحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على هذه الظاهرة ومعرفة أنواعها وأسبابها وأهم الآثار المترتبة عنها والنظريات المفسرة لها.



الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للبطالة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة ودراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصل السابق، سنحاول في هذا الفصل بناء نماذج قياسية تمكّننا من معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ليتمّ في الأخير وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع التّوصل إلى نموذجين قياسيين يفسّران أثر هذه العلاقة، ثم اختبار الفرضيات المطروحة سابقا وتفسير النتائج المحصل عليها وفقا للنظريات والدراسات السابقة، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإنّ استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات .

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الأول: عينة الدراسة

تتأثر معدلات البطالة بجملة من المتغيرات الاقتصادية من بينها: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي، إيرادات الموارد النفطية، ولتحديد أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، سنقوم بدراسة متغيرات الدراسة البطالة (المتغير التابع) سبق تعريفه، والمتغيرات السالفة الذكر هي المتغيرات المستقلة في هذا النموذج وهي:

- ❖ التضخم: هو الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الفعلية.
- ❖ النمو الاقتصادي: هو مجموعة من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ❖ الإستثمار الأجنبي: هو استثمار يقوم به أشخاص (طبيعيون أو معنويون) مقيمون في بلد معين خارج حدود البلد.
- ❖ إيرادات الموارد النفطية: هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد اعتمد الباحث أثناء جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

- المصادر الأولية: تم جمع المعطيات بالاعتماد على قاعدة البيانات.
- المصادر الثانوية: وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وبالإضافة إلى المجلات العلمية المحكمة والمداخلات العلمية والأبحاث السابقة، وأيضا المطالعة في مواقع الانترنت.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة النموذج التالي:

منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL:

قام كل من (Pesaran(1997، Shinand and Sun(1998، Pesaran et (2000 بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون

السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية.⁴⁶

وقبل النمذجة القياسية لمنهجية (ARDL) وجب المرور بالخطوات التالية⁴⁷:

- 1- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك باستخدام إختبارات جذر الوحدة.
- 2- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- 3- تحديد فترة التباطؤ المناسبة للنموذج.
- 4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.
- 5- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- 6- تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- 7- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- 8- إستعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كذلك من مميزات هذه الطريقة نجد⁴⁸:

- يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى $I(0)$ والبعض الآخر يكون متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية $I(2)$. بصورة أخرى أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.
- يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات القصيرة)، كونه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger 1987، أو اختبار التكامل المشترك Johansen Test Cointegration في إطار نموذج VAR، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

⁴⁶- Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic Cooperation, 28,3,2007.

⁴⁷- Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model-part II-Bounds Tests, 2013

<http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (2021/05/22).

⁴⁸ -طالب سومية شاهيناز، " الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص ص 164-165.

- من مميزاته أيضا أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل، كما تمكننا هذه المنهجية من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالمعلمات الأخرى.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث⁴⁹:

- 1- يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unrestricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي معيار Hannan and Quinn (HQ,1978)، معيار Akaike (AIC,1973)، معيار Schwarz (SC,1979)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).
- 2- يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.
- 3- يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار F).
- 4- أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (Pesaran et al 2001)، ونظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$. قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ ، حيث:

⁴⁹ -مجدي الشورحي، " العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص 18-20.

- إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- أما إذا كانت قيمة F تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن إتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم إتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (0)، أي $I(0)$ ، فإن هذا القرار يتم إتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثاني: تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة باستخدام نموذج

ARDL

لإجراء الدراسة القياسية تم اختيار المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة منها: معدل التضخم، الإيرادات النفطية، معدل النمو الإقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى متغيرات أخرى قد تكون أقل أهمية أو لم يتسن لنا الحصول على إحصاءاتها .

إنّ القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب الامام بجوانبها النظرية والاطلاع على الدراسات السابقة التي تعرضت لها قصد اختيار المتغيرات المعبرة عنها، ولدراسة محدودات البطالة اقترحنا تقسيم الدراسة إلى نموذجين وذلك للحصول على أكثر دقة تفسيرية للبطالة وكانت كما يلي:

المتغير التابع: ويتمثل في معدل البطالة ورمزه: (CH).

المتغيرات المستقلة: وتمثل في مايلي:

1- المتغيرات المستقلة للنموذج الأول

INF: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

GOP: ويرمز للمتغير الاقتصادي الإيرادات النفطية.

2- المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني

PIB: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل النمو الاقتصادي.

PX: ويرمز للمتغير الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: دراسة النموذج الأول

يتأثر المتغير التابع (معدل البطالة) بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات سنقوم بدراسة تطور معدل البطالة (المتغير التابع)، ومن ثم دراسة تطور المتغيرات السالفة الذكر (المتغيرات المستقلة).

لدراسة محددات البطالة استعملنا المتغيرات الاقتصادية التالية:

CH: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل البطالة.

INF: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

GOP: ويرمز للمتغير الاقتصادي بالإيرادات النفطية.

يمكن تحديد الشكل الرياضي للنموذج الأول:

$$CH=f(INF ; GOP)$$

ويمكن صياغته كما يلي:

$$CH=\alpha + \beta INF+\gamma GOP +u_i$$

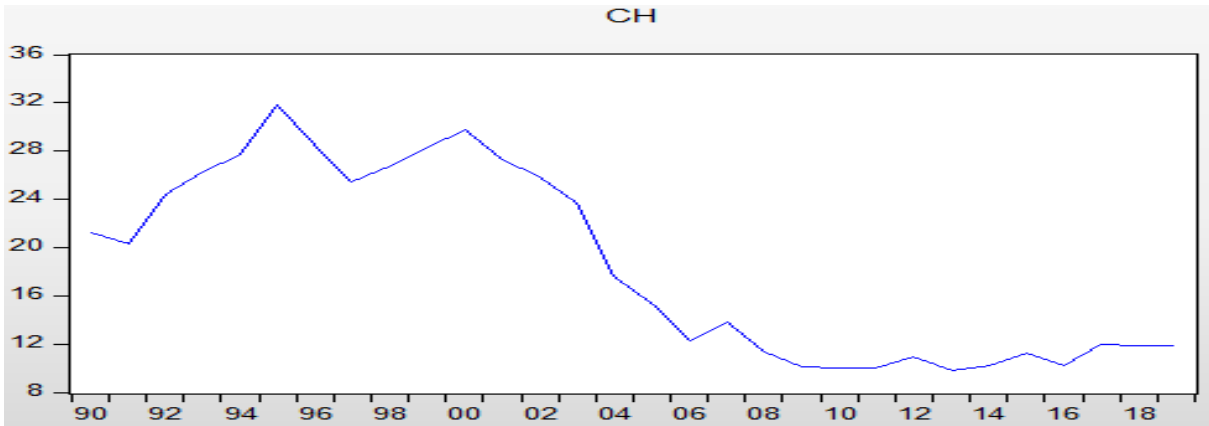
حيث:

α, β, γ : تمثل معاملات النموذج .

u_i : تمثل حد الخطأ العشوائي (بعض المتغيرات التي تؤثر في معدلات البطالة لكن يصعب قياسها).

1- دراسة تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل 3: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

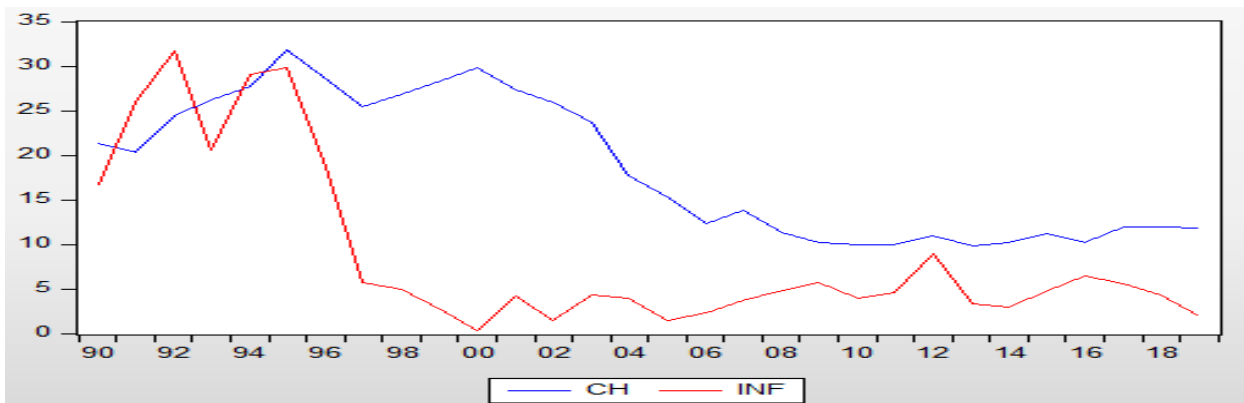


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 3: أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 شهدت ارتفاعا مستمر لتصل إلى أعلى معدل لها سنة 2000 والذي سجل ب: 29.80 % ويعود ذلك الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في المديونية الخارجية وأيضا العشرية السوداء وماتج عنها من أضرار وخيمة والتي أدت بدورها إلى ارتفاع البطالة، أما في الفترة الممتدة بين 2000 الى 2019 فشهدت انخفاض مستمر في معدل البطالة والذي سجل أقل انخفاض له سنة 2016 ب: 10.20 % وذلك عائد لتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث سجل أعلى معدل للبطالة سنة 1995 ب 31.8 % وأقل معدل سنة 2013 ب: 9.80 %.

2- دراسة تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل 4: تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

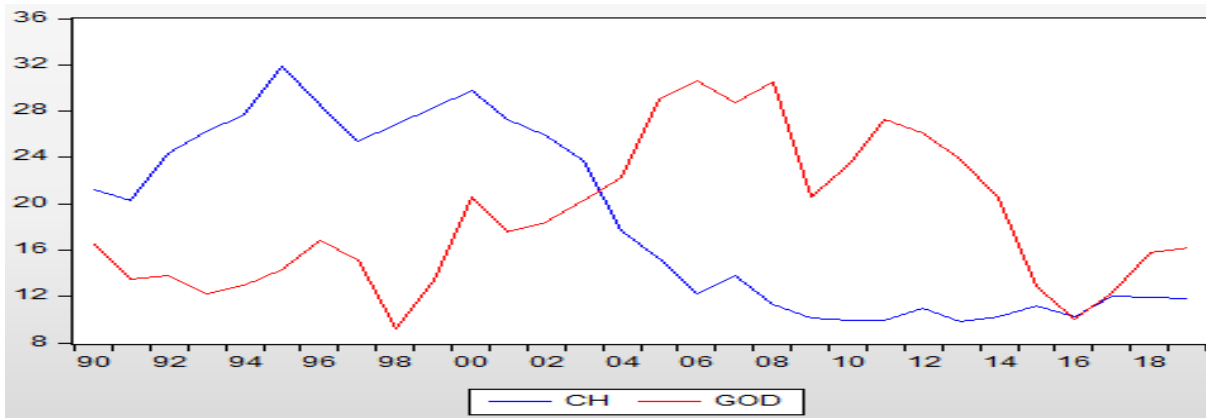


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 4 يتضح لنا أنّ معدل التضخم شهد خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 1995 إرتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 1992 بـ: 31.7%، وسنة 1995 بـ: 29.8% وخلال نفس الفترة شهدت معدلات البطالة مستويات مرتفعة، ويعود ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك تسريح العمال والتحرير شبه كلي للأسعار، اضافة إلى ذلك وصل معدل التضخم سنة 1998 إلى 5% وسجل أدنى مستوى له سنة 2000 مايقارب 0.3%، ثم بعد ذلك بدأ بين سنة وأخرى في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولمنه أقل بكثير من الفترات السابقة ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر منها: تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة، حيث سجل أكبر معدل لها سنة 1998 بـ: 31.8%، ويرجع لعوامل نقدية واقتصادية مثل استقرار قيمة الدينار، وارتفاع أسعار البترول، تحرير الأسعار...الخ.

3- دراسة تطور الإيرادات النفطية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل 5: تطور الإيرادات النفطية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 5 نلاحظ أن هناك تذبذب في منحى الإيرادات النفطية حيث سجل أدنى انخفاض له سنة 1998 بنسبة 9.2% وذلك راجع للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، ثم بدأ يتزايد بداية من سنة 1999 إلى غاية 2006 حيث بلغ أعلى قيمة له 30.7%، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، ثم شهد انخفاض الإيرادات النفطية من 2007 إلى غاية 2016 حيث قدرت بـ: 10.2%، وهذا بسبب عدم التزام دول الأعضاء الأوبيك بإنتاج الكميات المحددة لهم بل ضاعفوا الإنتاج مما ساهم في زيادة العرض الذي يقابله انخفاض في الطلب العالمي.

4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج عند المستوى.

سنقوم بدراسة استقرارية كل من: معدل البطالة، معدل التضخم، الإيرادات النفطية.

1-4- دراسة استقرارية معدل البطالة

نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة استقرارية السلسلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.041406	0.7234
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول 02 أنّ القيمة المحسوبة (-1.044106) أكبر من القيمة عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد جذر وحدة في السلسلة CH وللتخلص منه يجب أن نطبق الفرق الأول:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.038988	0.0482
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ومنه فإن السلسلة أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

2-4- دراسة استقرارية معدل التضخم

نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة استقرارية السلسلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (INF)

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.014265	0.5667
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول 04 أنّ القيمة المحسوبة (-2.014265) أكبر من القيمة عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد جذر وحدة في السلسلة INF وللتخلص منه يجب أن نطبق الفرق الأول :

الجدول رقم 05: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.178791	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ومنه فإن السلسلة أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

3-4 - دراسة استقرارية الإيرادات النفطية

نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة استقرارية السلسلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (GOP)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.553673	0.4923
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول 6 أنّ القيمة المحسوبة (-1.553673) أكبر من القيمة عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد جذر وحدة في السلسلة GOP وللتخلص منه يجب أن نطبق الفرق الأول:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (GOP)

Null Hypothesis: D(GOP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.298257	0.0024
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ومنه فإن السلسلة أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

وكخلاصة لاختبار الاستقرار نجد:

- سلسلة البطالة (CH) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.
- سلسلة التضخم (INF) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.
- سلسلة الإيرادات النفطية (GOP) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

5- إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقاً لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي:

البطالة (CH)، التضخم (INF)، الإيرادات النفطية (GOP).

من مخرجات الفيزر لخصنا ما يلي:

الجدول رقم 8: نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (4.4.1)

R-squared=0.982816	prop(F-statistic)= 0.00000
ARDL(4.4.1)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (أنظر الملحق رقم 01)

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=7.48$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول رقم 9: يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

الاصدار	F المحسوبة		النتيجة
النموذج	7.487165		بما أن F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى عند نسبة معنوية 5% وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	3.17	4.14	10%
	3.79	4.85	5%
	5.15	6.36	1%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (أنظر الملحق رقم 02)

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة: التضخم (INF)، الإيرادات النفطية (GOP)، والمتغير التابع البطالة (CH) في الجزائر.

6- تقدير علاقة المدى الطويل وال المدى القصير

1-6- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها ومعدل البطالة، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (CH)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.674878	0.230137	2.932507	0.0109
GOP	0.093838	0.289557	0.324074	0.7507
C	8.785332	5.869721	1.496720	0.1567
EC = CH - (0.6749*INF + 0.0938*GOP + 8.7853)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

✓ **التضخم (INF):** جاء أثر التضخم على البطالة موجب ومعنوي، أي كلما زاد التضخم ازدادت البطالة، حيث كلما زاد التضخم بنسبة 1% ازداد حجم البطالة بنسبة 0.67% وهذا ما يناقض مع هو متوقع.

2-6- الإيرادات النفطية (GOP): جاءت أثار الإيرادات النفطية على البطالة موجبة وغير معنوية، أي كلما زادت الإيرادات النفطية ازدادت البطالة، حيث كلما زادت الإيرادات النفطية بنسبة 1% ازداد حجم البطالة بنسبة 0.093% وهذا ما يناقض مع هو متوقع.

6-3- تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $(-1) ECM$ فقد ظهرت المعلمة $(\lambda = -0.252)$ بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ، ويشترط أن تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 11: نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(CH)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/25/21 Time: 22:12				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.151335	0.149294	-1.013670	0.3279
D(CH(-2))	0.506162	0.136499	3.708187	0.0023
D(CH(-3))	0.210010	0.124384	1.688402	0.1135
D(GOP)	0.186183	0.072601	2.564459	0.0225
D(INF)	0.288042	0.070488	4.086411	0.0011
D(INF(-1))	-0.194646	0.065023	-2.993502	0.0097
D(INF(-2))	-0.360258	0.063504	-5.673031	0.0001
D(INF(-3))	-0.246391	0.074250	-3.318394	0.0051
CointEq(-1)*	-0.252685	0.046037	-5.488677	0.0001
R-squared	0.763748	Mean dependent var	-0.554615	
Adjusted R-squared	0.652571	S.D. dependent var	2.189121	
S.E. of regression	1.290335	Akaike info criterion	3.615106	
Sum squared resid	28.30441	Schwarz criterion	4.050601	
Log likelihood	-37.99637	Hannan-Quinn criter.	3.740513	
Durbin-Watson stat	2.314029			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.202324	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

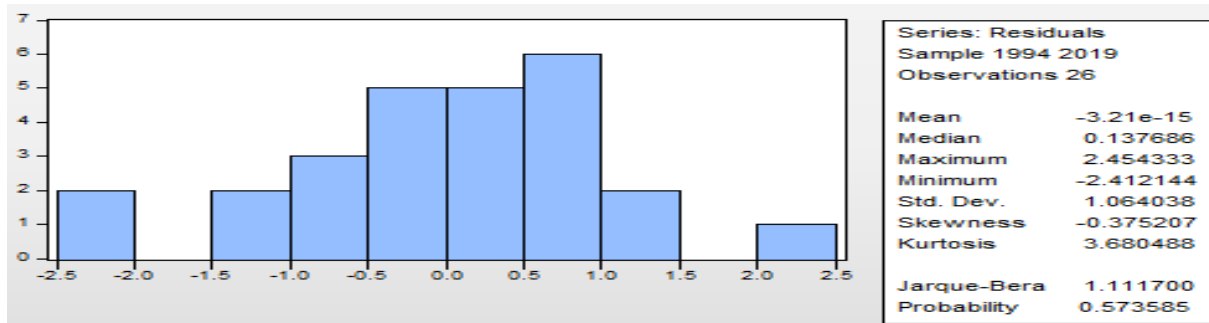
7- اختبار جودة النموذج

يجب قبل ذلك التأكد من جودة النموذج من خلال الاختبارات التالية:

7-1- اختبار توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي (Normality Test):

من أجل التحقق من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات من بينها: اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي H_0) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 6: نتائج توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 6 أنه نقبل فرضية العدم (H_0)، لأنّ قيمة Prob أكبر من 5% والتي تنص على أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

7-2- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Senial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم 12: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.735796	Prob. F(1,13)	0.4065
Obs*R-squared	1.392763	Prob. Chi-Square(1)	0.2379

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول 12 أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ F-statistic 0.4065، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

7-3- اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار White: الجدول رقم 13: اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.735310	Prob. F(11,14)	0.6920
Obs*R-squared	9.520772	Prob. Chi-Square(11)	0.5739

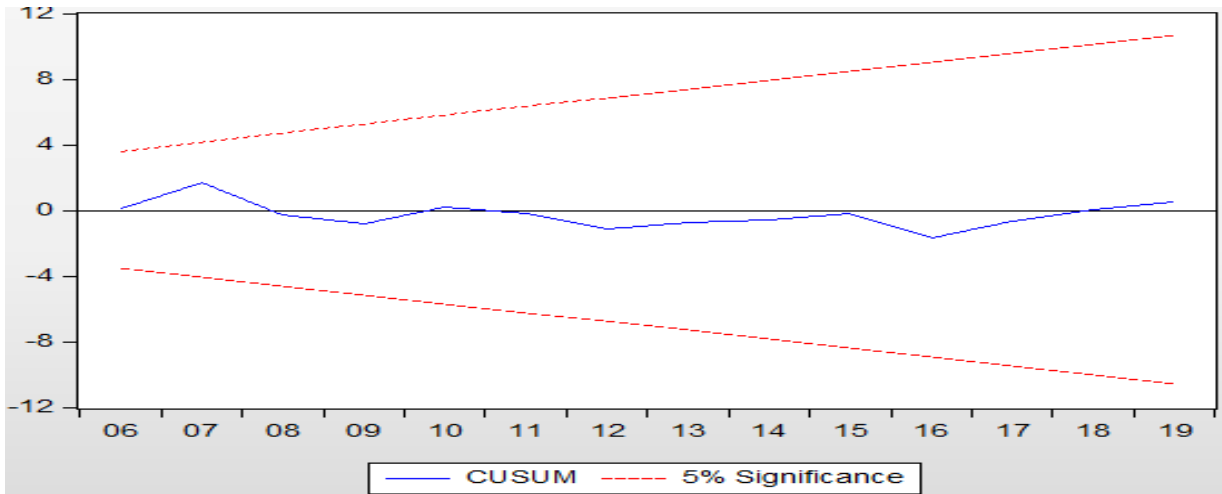
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه 13 جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

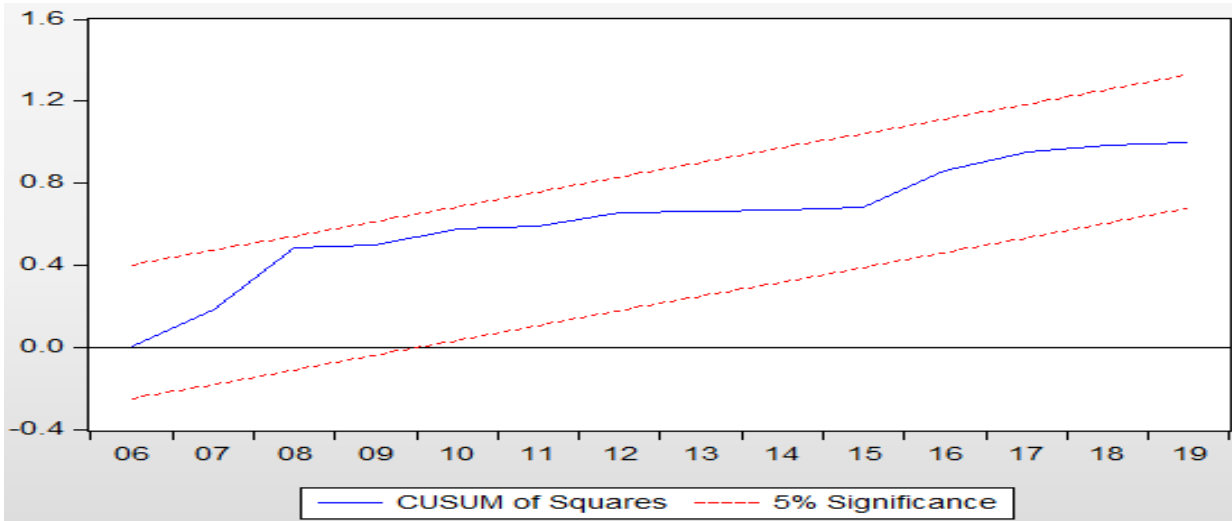
7-4- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Dublin، Brown و Evans(1975).

الشكل رقم 7: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



الشكل رقم 8: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هو عبارة عن خطان وسطيان يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة لمربعات البواقي. وبالتالي ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن النموذج مستقر وأنّ هناك انسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير وتتسم بجودة توفيق عالية، ومنه فالنموذج لا يعاني من أي مشاكل هيكلية خاصة بالارتباط التسلسلي.

المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني

لدراسة محددات البطالة للنموذج الثاني استعملنا المتغيرات الاقتصادية التالية:

CH: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل البطالة.

PIB: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

BX: ويرمز للمتغير الاقتصادي الإيرادات النفطية.

يمكن تحديد الشكل الرياضي للنموذج الأول:

$$CH = f(PIB; BX)$$

ويمكن صياغته كما يلي:

$$CH = X + YINF + ZGOP + u_i$$

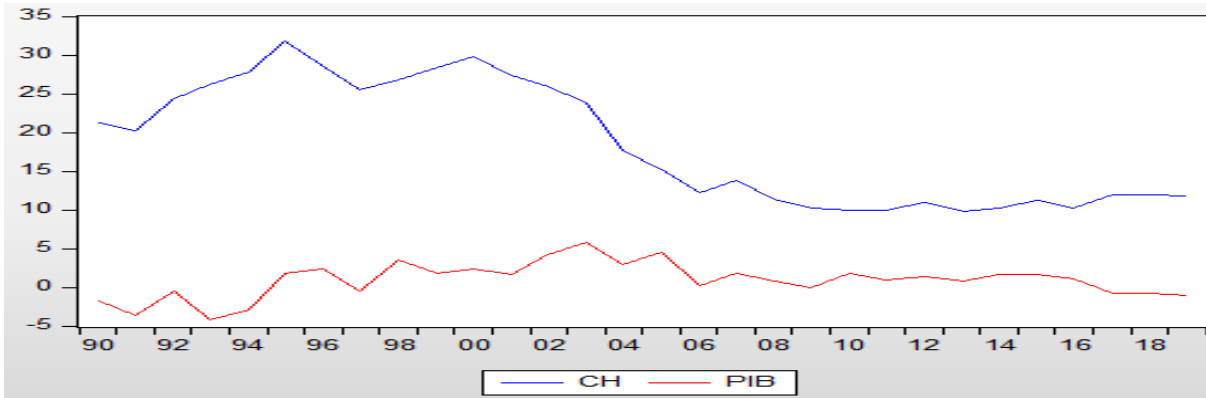
حيث:

X, Y, Z : تمثل معلمات النموذج .

u_i : تمثل حد الخطأ العشوائي (بعض المتغيرات التي تؤثر في معدلات البطالة لكن يصعب قياسها).

1- دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل 9: تطور النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



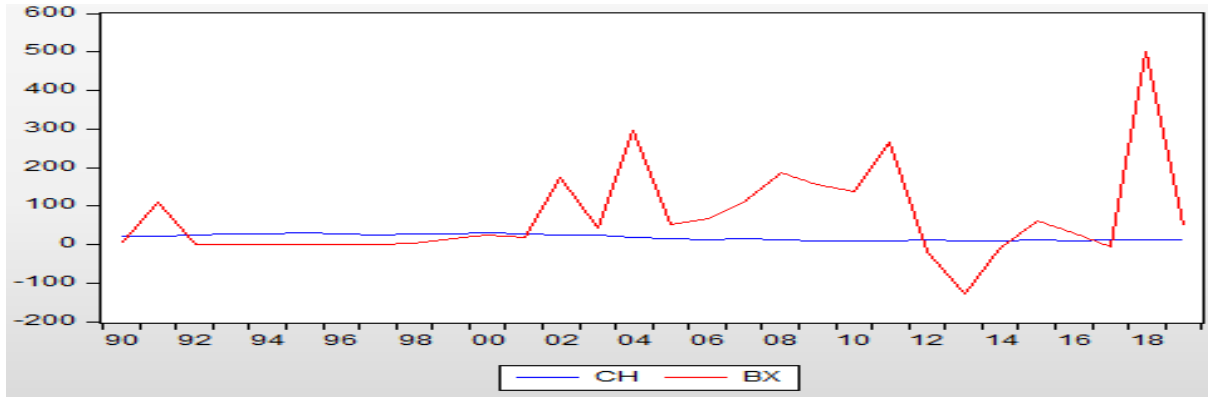
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 3 أنّ معدلات النمو الاقتصادي عرفت تحسنا خلال الفترة 1990-2003، حيث بلغ سنة 1993 أدنى قيمة له تصل إلى -4.3 %، ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار تحسن أسعار البترول، وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية .

ابتداء من سنة 2004 أخذ ينخفض تدريجيا بسبب أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل غير مباشر بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

2- دراسة تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل 10: تطور الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990-2019) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية، هذا وقد تميزت الفترة (1993-2002) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرّت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة لقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة، مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة مما أثر سلباً على جانب الاستثمار الأجنبي.

أما الفترة (2001-2012) فقد تميزت بتذبذب في حجم الاستثمار الأجنبي حيث بلغت أعلى مستوى لها 297 مليون دولار سنة 2004 وذلك راجع إلى قطاع الاتصالات الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

أما الفترة (2012-2014) شهدت تراجع كبير في مستويات الاستثمار الأجنبي حيث بلغت أدنى قيمة لها 130 - مليون دولار وذلك راجع لعدة أسباب منها: انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سونطراك وإلزام المستثمرين بقاعدة 49-51.

ثم بدأ في التزايد بعد ذلك حيث سنة 2018 بلغ أعلى قيمة له 502 مليون دولار بسبب السياسات الصناعية الجديدة مما أدى إلى التدفقات المالية باتجاه الجزائر.

3- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

سنقوم بدراسة استقرارية كل من: معدل البطالة، الاستثمار الأجنبي، معدل النمو الاقتصادي.

3-1- دراسة استقرارية معدل النمو الاقتصادي:

نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة استقرارية السلسلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (PIB)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.846954	0.0642
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أنّ القيمة المحسوبة (-2.846954) أكبر من القيمة عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد جذر وحدة في السلسلة PIB وللتخلص منه يجب أن نطبق الفرق الأول :

الجدول رقم 15: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند الفرق الأول للسلسلة (PIB)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.407901	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

3-2- دراسة استقرارية معدل الاستثمار الأجنبي

نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة استقرارية السلسلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 16: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) عند المستوى للسلسلة (BX)

Null Hypothesis: BX has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.917680	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول 16 أنّ القيمة المحسوبة (-4.917680) أقل من القيمة عند مستوى معنوية 5% ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ومنه يمكن القول بأنه لا يوجد جذر وحدة في السلسلة BX ومنه فهي مستقرة عند المستوى.

الاستنتاج:

نستنتج من خلال اختبار ديكي فولر أنّ السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي أنّ:

✓ سلسلة النمو الاقتصادي (PIB) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

✓ سلسلة الاستثمار الأجنبي (BX) مستقرة ومتكاملة عند المستوى.

4- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقاً لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي:

البطالة (CH)، النمو الاقتصادي (PIB)، الاستثمار الأجنبي (BX).

من مخرجات الفيزو لخصنا ما يلي:

الجدول رقم 17: نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1.1.0)

R-squared = 0.982816	prop(F-statistic) = 0.00000
ARDL(4.4.1)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (أنظر الملحق رقم 03).

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=5.88$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحتها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول رقم 18: يوضح نتائج اختبار الحدود ($Bounds Test$)

النتيجة	F المحسوبة		الاصدار
بما أن F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى عند نسبة معنوية 5% وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.	5.887454		النموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
	2.63	3.35	10%
	3.10	3.87	5%
	4.13	5	1%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (أنظر الملحق رقم 04).

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة: النمو الاقتصادي (PIB)، الاستثمار الأجنبي (BX) والمتغير التابع البطالة (CH) في الجزائر.

5- تقدير علاقة المدى الطويل وال المدى القصير

5-1- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاستثمار المحلي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول 19: نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (CH)

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-12.76635	11.61300	-1.099315	0.2825
BX	-0.090442	0.083613	-1.081672	0.2901
EC = CH - (-12.7663*PIB -0.0904*BX)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

✓ **النمو الاقتصادي (PIB):** جاء أثر النمو الاقتصادي على البطالة سالب وغير معنوي، أي كلما زاد النمو الاقتصادي انخفضت البطالة، حيث كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 1% انخفض حجم البطالة بنسبة 12.76% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

✓ **الاستثمار الأجنبي (BX):** جاء أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة سالب وغير معنوي، أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي انخفضت البطالة، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% انخفض حجم البطالة بنسبة 0.090% وهذا ما يناقض مع هو متوقع. وبالتالي يمكن تفسير بعدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي والبطالة.

5-2- تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.252$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ، ويشترط أن تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 20: نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CH)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 05/26/21 Time: 10:41
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.413462	0.452753	3.121926	0.0046
D(PIB)	0.194893	0.145533	1.339163	0.1931
CointEq(-1)*	-0.046352	0.009451	-4.904257	0.0001
R-squared	0.599468	Mean dependent var		-0.325862
Adjusted R-squared	0.568658	S.D. dependent var		2.284429
S.E. of regression	1.500336	Akaike info criterion		3.746952
Sum squared resid	58.52619	Schwarz criterion		3.888396
Log likelihood	-51.33081	Hannan-Quinn criter.		3.791251
F-statistic	19.45687	Durbin-Watson stat		1.869613
Prob(F-statistic)	0.000007			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.400534	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.202324	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

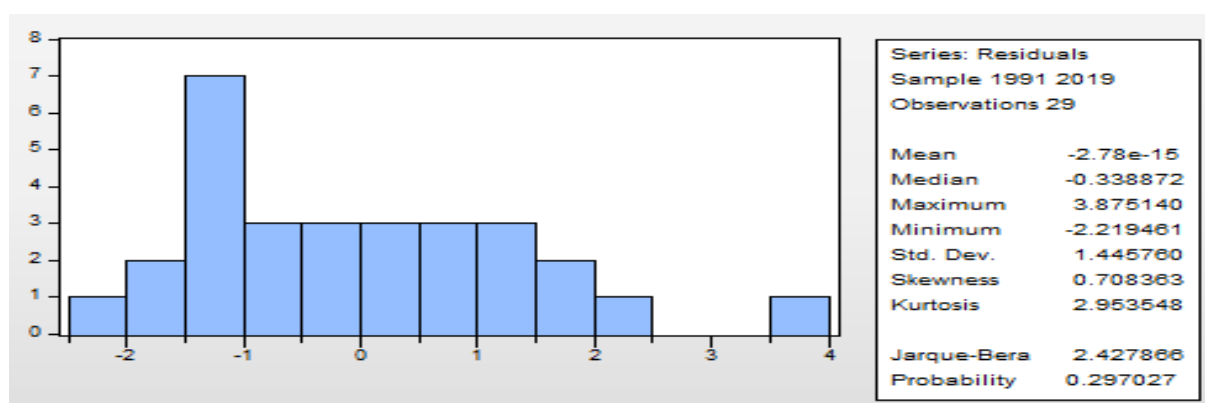
6- اختبار جودة النموذج

يجب قبل ذلك التأكد من جودة النموذج من خلال الاختبارات التالية:

6-1- اختبار توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي (Normality Test) :

من أجل التحقق من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات من بينها: اختبار (Jarque-Bera test) لفرض عدم (التوزيع الطبيعي للبواقي H_0) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 11: نتائج توزيع الأخطاء العشوائية للبواقي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أنه نقبل فرضية عدم (H_0)، لأن قيمة $Prob$ أكبر من 5% والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

6-2- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (- Breuch Gofry Senial Correlation LM test) لفرض عدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم 21: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.741195	Prob. F(1,17)	0.4013
Obs*R-squared	1.128011	Prob. Chi-Square(1)	0.2882

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ F-statistic 0.4013 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

3-6- اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار White: الجدول رقم 22: اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.735310	Prob. F(11,14)	0.6920
Obs*R-squared	9.520772	Prob. Chi-Square(11)	0.5739

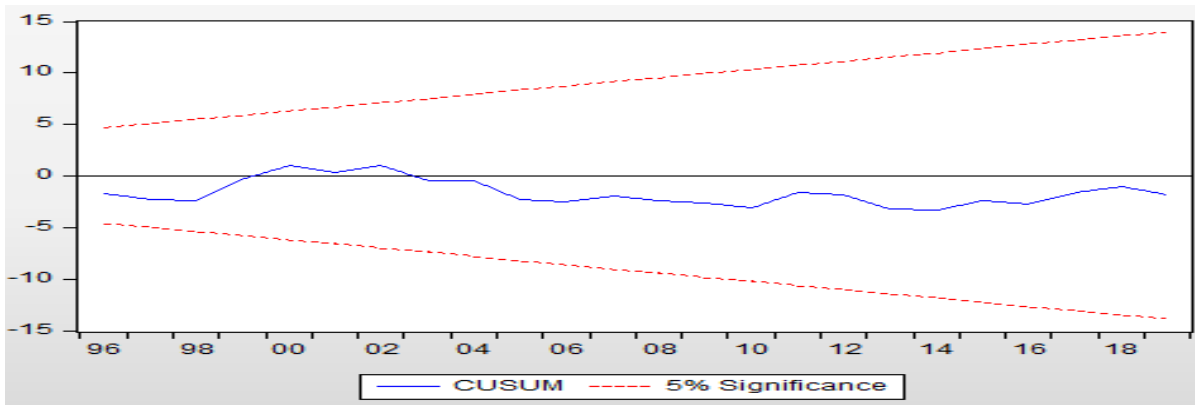
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

4-6- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability):

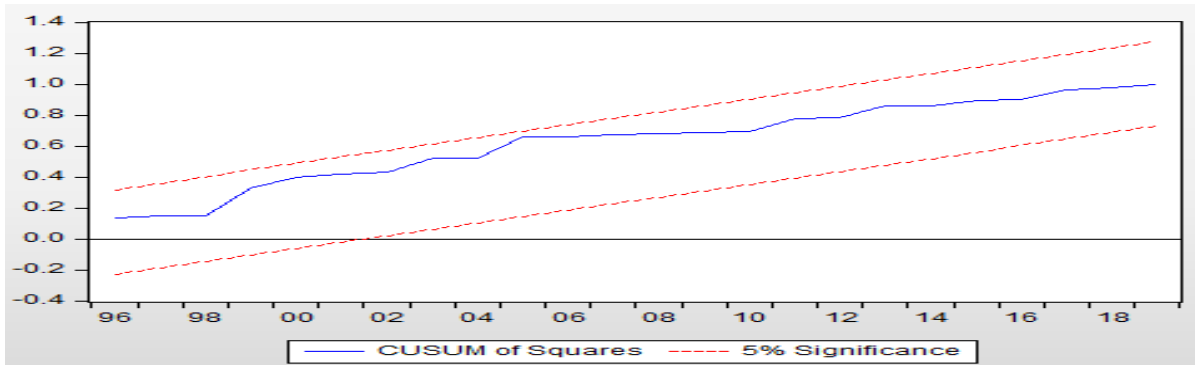
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و Evans(1975).

الشكل رقم 12: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل 13: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هو عبارة عن خطان وسطيان يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة لمربعات البواقي. وبالتالي ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن النموذج مستقر وأنّ هناك انسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير وتنسجم بجودة توفيق عالية، ومنه فالنموذج لا يعاني من أي مشاكل هيكلية خاصة بالارتباط التسلسلي.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأهم محددات ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2019) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) الذي يمكن إستعماله حتى لو كانت السلاسل متكاملة من درجات مختلفة، ولكن غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الثانية، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من الطرق الأخرى مع العينات الصغيرة، حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى نموذجين وأنّ النموذج الأول كان يدرس المتغيرات التالية: البطالة والتضخم وإيرادات الموارد النفطية، وبالتالي تبين لنا وجود علاقة طردية لكل من معدل التضخم (وجود علاقة طويلة الأجل) وإيرادات الموارد النفطية، وأنّ معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية، بينما النموذج الثاني الذي تناول دراسة المتغيرات المتمثلة في: البطالة والنمو الاقتصادي والإستثمار الأجنبي، وقد تبين وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وكذلك معلمة تصحيح الخطأ في هذا النموذج كانت سالبة ومعنوية.

مِنْهَا عَمَّ

الخاتمة

مشكلة البطالة هي من احطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم لمالها من اثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وعلى هذا الاساس وضعت برامج هادفة لمعالجتها ومن هذا المنطق حاولنا الاجابة على بعض التساؤلات التي من خلالها نريد التوصل الى معرفة اهم المتغيرات ان الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر، وذلك بمعرفة النموذج الانسب الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول الى اهداف الدراسة كان لزاما علينا تقديم الاطار النظري لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وكل من الأجهزة والبرامج التي اتخذتها الدولة لمعالجة البطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس اثر المحددات على معدل البطالة خلال فترة الدراسة 1990-2019 وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي يسمح لنا عن الكشف عن التفاعلات الدينامكية بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها وعليه تم التطرق الى اهم النتائج الدراسية.

نتائج الدراسة

1. لا توجد علاقة بين البطالة والايادات النفطية أي لاتعتبر الايرادات النفطية من محددات ظاهرة البطالة.
2. وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة ولها سرعة تفسيرية تقدر 12% وهي علاقة طويلة الأجل.
3. ان كل زيادة في البطالة للسنة $CH(-1)$ بوحدة واحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 15%.
4. أن كل زيادة في البطالة للسنة $CH(-2)$ بوحدة تقابلها زيادة في البطالة للسنة الحالية بنسبة 50%.
5. إنَّ معامل التحديد يقدر 0.76 أي أن متغيرات الدراسة تفسر 76% من البطالة والباقي تفسره متغيرات أخرى.
6. وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

اقتراحات

من خلال هذ البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتي قد نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير أو الطويل وهي كالآتي:

1. دعم القطاعات الخاصة وتشجيع الاستثمار لتوفير مناصب عمل.

2. تنوع الصادرات خارج المحروقات ورفع معدل النمو الاقتصادي وتوزيعه على القطاعات المؤهلة لتحريك النمو الاقتصادي.
3. بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد من إعادة النظر في تشريعات العمل (مدة العمل، السن القانونية للعمل، العمل المؤقت، العمل السنوي).
4. تشجيع الأنشطة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.
5. الخروج من التبعية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا، في صالح خلق فرص العمل ومكافحة ظاهرة البطالة.
6. ضرورة شفافية المنظومة الاحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية .

أفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على ظاهرة البطالة وذلك بالوقوف على أسباب وخصائص هذه الظاهرة في الجزائر، حيث ومن أجل الامام بهذا الموضوع زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية، وذلك من أجل تحديد العوامل المؤثرة على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة ومن بينها:

1. تتطلب الدراسات القياسية عدد كبير من المشاهدات.
2. اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية .

اختبار الفرضيات

✓ اختبار الفرضية الأولى: بعد النتائج المتوصل اليها نستطيع القول انه يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة البطالة .

✓ اختبار الفرضية الثانية: كل من البطالة، التضخم، الإيرادات النفطية، النمو الاقتصادي مستقرين في الفرق الأول والاستثمار الأجنبي مستقرة عند المستوى، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الاولى ويتحقق بينهم علاقة توازن الاجل الطويل وبما ان هذه المتغيرات لا يوجد منها من هو متكامل من الدرجة الثانية، فان هذا فتح لنا المجال باستخدام نموذج الانحدار الذاتية للفجوات الزمنية المبطة (ARDL).

✓ اختبار الفرضية الثالثة: بعد درجة الاستقرار لكل متغيرات النموذج اتضح لنا انه يوجد تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم.

قَائِلَةً (لِمَصْنُوعَاتِهَا) وَ(لِأَهْلِهَا) جَمْعٌ
يَا نَا يَا نَا يَا نَا يَا نَا يَا نَا يَا نَا

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
2. زكرياء سعد الدين الأسدي، "البطالة وآثارها الاجتماعية والإقتصادية أسس المواجهة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
3. سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الإقتصاد"، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة 2000.
4. صلاح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت"، هبة النيل للنشر والتوزيع، 2007.
5. طارق عبد الرؤوف عامر، "أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
6. عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي، "مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
7. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، "تطبيقات التحليل الإقتصادي الكلي"، الجزائر، مطبعة الرمال بالوادي، 2020.
8. علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
9. محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الإقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص222.
10. ناصر دادن عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد"، الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

ب. المذكرات والأطروحات:

11. فارس شلاي، " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، (2004-2005).

12. سليم عقون، " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2009-2010).
13. سمية بلقاسمي، " إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016-2017.
14. محمد رمضان عبد الرحمان صالح، " دور الإقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، (2014-2015).
15. بن جيدة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"، تدخل ضمن متطلبات مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2010 - 2011).
16. مسعودي زكرياء، "تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2018-2019).
17. مهدي كلو، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2001 - 2002).
18. غزوي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2004-2005).
19. بن عاشور ليلي، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2008-2009).
20. إسماعيل بن علاق، " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014-2015).
21. شوقي فوزي، "التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2008-2009).

22. طالب سومية شاهيناز، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، (2016-2017).

23. طالب سومية شاهيناز، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

ج. المجالات:

24. شلوفي عمير، "العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)"، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جوان 2007.

25. ساهرة حسين زين الثعلبي، "اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين خلال الفترة (1991-2013)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، جامعة البصرة، قسم الاحصاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2017.

26. علي عبد السلام الجروشي، مصعب معتصم سعيد ارباب، "قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2012)"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الأول، المجلد الأول، مارس 2018.

27. عبد الرحمان جابر عبد الله، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (1983-2002)"، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2008، ص 28

28. عبد الغني دادن، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)"، (دراسة منشورة)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

د. الملتقيات:

29. براق محمد، بوسبعين تسعدين: مداخله بعنوان "أسباب إنتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر"، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، البويرة.

30. حريري بوشعور، أ. فلاق صليحة، "مسببات ظهور البطالة وآثارها الإقتصادية"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، نظمتها كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

31. مجدي الشورجي، " العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.

هـ. المحاضرات والمنشورات:

32. محمد خالد المهايبي، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية.

33. محمد خير العكام، "المالية العامة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018.

34. وليد ناجي الحياي، "البطالة"، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد.

و. المواقع الالكترونية:

35. Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model-part II-Bounds Tests, 2013

36. <http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (2021/05/22).

37. موقع البنك الدولي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

38. Muller. Jet autres, (2003), "Analyse du chômage et du sous-emploi", p05.

39. Bruno Marcel, Jacques Taieb, 'le chômage aujourd'hui, un phénomène ne pluriel', (France, édition Nathan, 1991), p34.

40. E.Malinvaud, Théorie Macroéconomique, édition : conjoncturelles bondas, paris 1982, p60.

41. Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic Cooperation, 28,3,2007.

مجلس
العلماء
بدمشق

النموذج الأول

1. تقدير النموذج الأول

الملحق رقم (01): تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (4.4.1)

Dependent Variable: CH
 Method: ARDL
 Date: 06/02/21 Time: 10:00
 Sample (adjusted): 1994 2019
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF GOP
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(4, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CH(-1)	0.595981	0.198645	3.000234	0.0095
CH(-2)	0.657497	0.275895	2.383143	0.0319
CH(-3)	-0.296152	0.210404	-1.407537	0.1811
CH(-4)	-0.210010	0.167050	-1.257171	0.2293
INF	0.288042	0.087469	3.293063	0.0053
INF(-1)	-0.312157	0.108690	-2.871987	0.0123
INF(-2)	-0.165612	0.083854	-1.975009	0.0683
INF(-3)	0.113867	0.104830	1.086205	0.2957
INF(-4)	0.246391	0.088235	2.792435	0.0144
GOP	0.186183	0.102595	1.814733	0.0910
GOP(-1)	-0.162472	0.087435	-1.858198	0.0843
C	2.219917	1.579760	1.405224	0.1818
R-squared	0.982816	Mean dependent var	17.84462	
Adjusted R-squared	0.969314	S.D. dependent var	8.116997	
S.E. of regression	1.421880	Akaike info criterion	3.845875	
Sum squared resid	28.30441	Schwarz criterion	4.426535	
Log likelihood	-37.99637	Hannan-Quinn criter.	4.013084	
F-statistic	72.79210	Durbin-Watson stat	2.314029	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	7.487165 2	10%	3.17	4.14
		5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	26	Finite Sample: n=35		
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

النموذج الثاني

3. تقدير النموذج الثاني:

الملحق رقم (03): تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (4.4.1)

Dependent Variable: CH

Method: ARDL

Date: 06/02/21 Time: 10:13

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): PIB BX

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

Selected Model: ARDL(1, 1, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CH(-1)	0.953648	0.039101	24.38952	0.0000
PIB	0.194893	0.157806	1.235017	0.2288
PIB(-1)	-0.786644	0.155711	-5.051933	0.0000
BX	-0.004192	0.002490	-1.683552	0.1052
C	1.413462	0.836965	1.688794	0.1042
R-squared	0.966664	Mean dependent var		18.44241
Adjusted R-squared	0.961108	S.D. dependent var		7.918417
S.E. of regression	1.561599	Akaike info criterion		3.884883
Sum squared resid	58.52619	Schwarz criterion		4.120624
Log likelihood	-51.33081	Hannan-Quinn criter.		3.958714
F-statistic	173.9848	Durbin-Watson stat		1.869613
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

4. اختبار الحدود للتكامل المشترك

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.887454	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size		Finite Sample: n=35		
	29	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

5. بيانات الدراسة:

السنة	معدل البطالة	التضخم	الاستثمار الاجنبي	النمو الاقتصادي	الايرادات النفطية
1990	21.26000023	16.65253439	0.00755709	-1.754072876	16.50682857
1991	20.26000038	25.88638693	0.110006668	-3.601133824	13.48626235
1992	24.37999916	31.66966191	2.08319E-06	-0.564732607	13.84090813
1993	26.22999954	20.54032612	2.00214E-06	-4.250993878	12.19684316
1994	27.73999977	29.04765612	2.35059E-06	-2.9311133	12.91088895
1995	31.84000015	29.77962649	2.3944E-06	1.836410356	14.32984109
1996	28.55999947	18.67907586	2.13031E-06	2.290847629	16.81567683
1997	25.43000031	5.733522754	2.07564E-06	-0.519932999	15.17252234
1998	26.82999992	4.950161638	0.002075216	3.53435133	9.229426737
1999	28.37000084	2.645511134	0.015624814	1.74871664	13.35376918
2000	29.77000046	0.339163189	0.025004456	2.39950644	20.62599708
2001	27.29999924	4.225988349	0.016987938	1.659659532	17.57760166
2002	25.89999962	1.418301923	0.173660273	4.262078601	18.4063669
2003	23.71999931	4.268953958	0.041730617	5.840908374	20.23326877
2004	17.64999962	3.961800303	0.297052436	2.934503756	22.23445719
2005	15.27000046	1.382446567	0.053295477	4.438277124	29.03639681
2006	12.27000046	2.311499185	0.067505604	0.214819131	30.66675423
2007	13.78999996	3.678995747	0.10900722	1.808249405	28.69184293
2008	11.32999992	4.858590628	0.18586981	0.738171149	30.48923005
2009	10.15999985	5.737060361	0.156278116	-0.13466755	20.61219191
2010	9.960000038	3.911061955	0.136038374	1.746776463	23.37738037
2011	9.960000038	4.524211505	0.26661973	0.980204694	27.30464428
2012	10.97000027	8.891450911	-0.01982677	1.401796705	26.16335163
2013	9.819999695	3.25423911	-0.129574053	0.761674962	23.84955286
2014	10.21000004	2	-0.008683676	1.710449516	20.49415889
2015	11.21000004	4.784447007	0.060784677	1.6004783	12.84706619
2016	10.19999981	6.397694803	0.02908899	1.104567921	10.04384153
2017	12	5.59111591	-0.005034242	-0.750499558	12.36184945
2018	11.89000034	4.269990205	0.501842333	-0.811208544	15.77386232
2019	11.81000042	1.951768211	0.048396278	-1.130692304	9.464317392

المصدر: موقع البنك الدولي

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

6. بيانات الدراسة بعد تحويل الوحدة:

السنة	معدل البطالة	التضخم	الاستثمار الاجنبي	النمو الاقتصادي	الايادات النفطية
1990	21.26000023	16.65253439	7.557089804	-1.754072876	16.50682857
1991	20.26000038	25.88638693	110.0066681	-3.601133824	13.48626235
1992	24.37999916	31.66966191	0.00208319	-0.564732607	13.84090813
1993	26.22999954	20.54032612	0.002002144	-4.250993878	12.19684316
1994	27.73999977	29.04765612	0.002350587	-2.93111133	12.91088895
1995	31.84000015	29.77962649	0.002394404	1.836410356	14.32984109
1996	28.55999947	18.67907586	0.002130311	2.290847629	16.81567683
1997	25.43000031	5.733522754	0.002075642	-0.519932999	15.17252234
1998	26.82999992	4.950161638	2.075216318	3.53435133	9.229426737
1999	28.37000084	2.645511134	15.62481355	1.74871664	13.35376918
2000	29.77000046	0.339163189	25.00445615	2.39950644	20.62599708
2001	27.29999924	4.225988349	16.98793787	1.659659532	17.57760166
2002	25.89999962	1.418301923	173.6602732	4.262078601	18.4063669
2003	23.71999931	4.268953958	41.73061743	5.840908374	20.23326877
2004	17.64999962	3.961800303	297.0524357	2.934503756	22.23445719
2005	15.27000046	1.382446567	53.29547688	4.438277124	29.03639681
2006	12.27000046	2.311499185	67.50560392	0.214819131	30.66675423
2007	13.78999996	3.678995747	109.0072205	1.808249405	28.69184293
2008	11.32999992	4.858590628	185.86981	0.738171149	30.48923005
2009	10.15999985	5.737060361	156.2781157	-0.13466755	20.61219191
2010	9.960000038	3.911061955	136.0383736	1.746776463	23.37738037
2011	9.960000038	4.524211505	266.6197304	0.980204694	27.30464428
2012	10.97000027	8.891450911	-19.82676986	1.401796705	26.16335163
2013	9.819999695	3.25423911	-129.5740531	0.761674962	23.84955286
2014	10.21000004	2	-8.683676024	1.710449516	20.49415889
2015	11.21000004	4.784447007	60.78467663	1.6004783	12.84706619
2016	10.19999981	6.397694803	29.08898959	1.104567921	10.04384153
2017	12	5.59111591	-5.034241601	-0.750499558	12.36184945
2018	11.89000034	4.269990205	501.8423333	-0.811208544	15.77386232
2019	11.81000042	1.951768211	48.39627781	-1.130692304	9.464317392

المصدر: موقع البنك الدولي

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

فہرست (المواظفون) حیات
نامہ سہ ماہی

فهرس الموضوعات

الصفحة	الفهرس
II-IV	الاهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة	
5	تمهيد
6	المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للبطالة
6	المطلب الأول: ماهية البطالة
6	الفرع الأول: تعريف البطالة
7	الفرع الثاني :أنواع وأسباب البطالة
10	الفرع الثالث: محددات البطالة
11	المطلب الثاني: طرق قياس البطالة وآثارها
11	الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة
12	الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة
13	الفرع الثالث: آثار البطالة
14	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة
14	الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة
17	الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة
18	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات العربية
22	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

23	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
25	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة القياسية للبطالة في الجزائر	
27	تمهيد
28	المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة
28	المطلب الأول: عينة الدراسة
28	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المطلب الثالث: نموذج الدراسة
31	المبحث الثاني: تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة باستخدام نموذج ARDL
32	المطلب الأول: دراسة النموذج الأول
43	المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني
54	خلاصة الفصل الثاني
56	الخاتمة
59	قائمة المصادر والمراجع
64	الملاحق
72	الفهرس

شرح مآل الله